



أثر معاملات الأطراف ذات العلاقة على التحفظ المحاسبي ودور المساهمين في تعديله: دراسة على
الشركات في سوق العراق للأوراق المالية
الباحث سجي داود كريم علي
sagaalgrashy@gmail.com
مكان العمل : مديرية بلدية الكوت

المخلص

يهدف هذا البحث إلى دراسة أثر معاملات الأطراف ذات العلاقة على مستوى التحفظ المحاسبي في الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، مع التركيز على الدور التعديلي للمساهمين المؤسسيين في هذه العلاقة. تنطلق أهمية الموضوع من كون معاملات الأطراف ذات العلاقة تحمل بطبيعتها احتمالية تعارض المصالح وتشويه التقارير المالية، مما قد يقلل من درجة التحفظ المحاسبي ويزيد من فرص الإدارة في ممارسة السلوكيات الانتهازية. وفي المقابل، يمكن أن يسهم وجود المساهمين المؤسسيين، بما يملكونه من نفوذ رقابي وخبرة استثمارية طويلة الأجل، في الحد من هذه الآثار السلبية أو حتى تحويلها إلى آثار إيجابية من خلال تعزيز الشفافية والإفصاح. اعتمدت الدراسة المنهج الكمي الوصفي-التحليلي باستخدام البيانات المجمعة لعينة من (30) شركة مدرجة في سوق العراق للأوراق المالية خلال الفترة (2015-2024)، حيث جرى تحليل البيانات بالاعتماد على أسلوب الانحدار الخطي المتعدد وباستخدام برنامج (EViews). أظهرت النتائج أن معاملات الأطراف ذات العلاقة تؤثر بشكل معنوي على مستوى التحفظ المحاسبي، إذ تبين أنها قد تشكل أداة لإضعاف التحفظ عبر التلاعب بالأرباح وتأجيل الاعتراف بالخسائر. إلا أن وجود مساهمين مؤسسيين فاعلين يسهم في تعديل هذه العلاقة من خلال دورهم الرقابي والإشرافي، ما يؤدي إلى تعزيز مستوى التحفظ في الشركات ذات الهيكل الملكي القوي والمؤسساتي. كما بينت النتائج أن طبيعة المساهمين المؤسسيين ودرجة استقلاليتهم تعد عاملاً محورياً في تحديد قوة هذا الدور التعديلي.

الكلمات المفتاحية: التحفظ المحاسبي، معاملات الأطراف ذات العلاقة، المساهمون المؤسسيون، سوق العراق للأوراق المالية.

The impact of related party transactions on accounting conservatism and the role of shareholders in adjusting it: A study of companies in the Iraq Stock Exchange

Saja Daoud Karim

Abstract

This research aims to examine the impact of related party transactions on the level of accounting conservatism in companies listed on the Iraq Stock Exchange, focusing on the moderating role of institutional shareholders in this relationship. The importance of the topic stems from the fact that related party transactions inherently carry the potential for conflicts of interest and distortion of financial reporting, which may reduce the degree of accounting conservatism and increase the opportunities for management to engage in opportunistic behavior. Conversely, the presence of institutional shareholders, with their supervisory influence and long-term investment experience, can contribute to mitigating these negative effects or even transforming them into positive ones by enhancing transparency and disclosure. The study adopted a quantitative descriptive-analytical approach

using data collected from a sample of (30) companies listed on the Iraq Stock Exchange during the period (2015–2024). The data were analyzed using multiple linear regression and the EViews program. The results showed that related party transactions significantly affect the level of accounting conservatism, as they may serve as a tool to weaken conservatism by manipulating earnings and postponing the recognition of losses. However, the presence of active institutional shareholders contributes to moderating this relationship through their oversight and supervisory role, leading to enhanced conservatism in companies with a strong and institutional ownership structure. The results also indicated that the nature of institutional shareholders and their degree of independence are a pivotal factor in determining the strength of this moderating role.

Keywords: Accounting conservatism, related party transactions, institutional shareholders, Iraq Stock Exchange.

المبحث الأول

التعريف بالمبحث

المقدمة

معاملات الأطراف ذات الصلة هي معاملات بين شركة وأفراد مرتبطين بها قانونيًا أو ماليًا. من المحتمل أن تتسبب هذه الأنواع من المعاملات في تضارب في المصالح. لذلك، هناك حاجة إلى الشفافية والإبلاغ الدقيق عن هذه المعاملات لمنع إساءة استخدام المناصب الإدارية أو استخدام المعلومات السرية (Gao, 2013). إذا لم تتم مراقبة المعاملات مع الأطراف ذات الصلة بشكل صحيح، فقد لا تُستخدم موارد الشركة بطريقة تعود بالنفع على المساهمين. قد تؤثر معاملات الأطراف ذات الصلة على شفافية التقارير المالية. إذا تم تنفيذ هذه المعاملات بشكل غير عادل أو في ظل ظروف معينة، فقد يتم تحريف التقارير المالية بطريقة لا تقدم صورة أكثر دقة للوضع المالي للشركة ويمكن أن تؤدي إلى انخفاض في دقة التقديرات المالية، ونتيجة لذلك، زيادة في التحفظ المحاسبي. إذا تم إجراء هذه المعاملات بشكل غير واقعي أو في ظل ظروف غير عادلة، فقد يميل المحاسبون إلى الاعتراف بالخسائر المرتبطة بهذه المعاملات بسرعة أكبر لتجنب أي تأثير سلبي محتمل على الوضع المالي للشركة. يمكن أن يساعد هذا النوع من النهج على زيادة التحفظ في الاعتراف بالخسائر (Boujelbene & Besbes, 2012). ومن المؤكد أن زيادة التحفظ تؤدي إلى تقييم غير دقيق للقيمة الحقيقية لأصول الشركة وإيراداتها. كما قد يقلل اهتمام المستثمرين بالشركات التي تتبنى نهجًا محافظًا، لأن هذا النهج المحاسبي قد يخفي الربحية طويلة الأجل، وبالتالي النمو الحقيقي للشركة، ويؤدي إلى تقييم هذه الشركات بأقل من قيمتها الحقيقية. وهي نتيجة قد تؤدي في النهاية إلى نقص في موارد الشركة (Celik, 2013) ورغم هذا التأثير، فإن وجود هيكل حوكمة مناسب في الشركات يمكن أن يؤدي إلى تخصيص أمثل للموارد وتواصل مناسب بين وحدة الأعمال وأصحاب المصلحة. وبناءً على ذلك، يُتوقع أن يكون لوجود المساهمين المؤسسيين، باعتبارهم أحد أهم ركائز حوكمة الشركات، دورًا هامًا في تخفيف تأثير المعاملات مع الأطراف ذات الصلة على التحفظ المحاسبي. لأن...

مشكلة البحث

تُعد معاملات الأطراف ذات العلاقة من أبرز مسببات الفضائح المالية والتلاعبات في التقارير المحاسبية، إذ تُستخدم في كثير من الأحيان كوسيلة لتحقيق منافع شخصية للمديرين أو المساهمين الكبار على حساب حقوق المساهمين الصغار، لا سيما في الاقتصادات الناشئة التي تعاني من ضعف آليات الحوكمة وفعالية الأسواق.

وقد دفعت هذه المخاوف العديد من المنظمات الدولية، مثل منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OECD (2009)، إلى الدعوة لتشديد الرقابة على معاملات الأطراف ذات العلاقة، مع التركيز على الإفصاح الكامل والشفاف عنها، وضرورة عرضها على المساهمين وأعضاء مجلس الإدارة للموافقة، إضافةً إلى تعزيز دور المدققين الخارجيين في فحص هذه المعاملات والكشف عن أي شبهة استغلال أو تلاعب. كما أن المعيار الدولي للمحاسبة IAS 24 قد وضع متطلبات دقيقة للإفصاح عن معاملات الأطراف ذات العلاقة، حيث ألزم الشركات بتوضيح طبيعة العلاقة حتى في حالة عدم وجود معاملات فعلية، وذلك لتقليل احتمالية إخفاء المصالح المشتركة أو تضليل مستخدمي القوائم المالية.

يبرز دور التحفظ المحاسبي كأداة حوكمة تسهم في تعزيز مصداقية المعلومات المحاسبية والحد من مخاطر التلاعب، سواء عبر التحفظ الشرطي الذي يفرض الاعتراف الفوري بالخسائر والأخبار السيئة، أو عبر التحفظ غير الشرطي الذي يميل إلى التقليل من الأرباح وقيمة الأصول لتقليل احتمالية تضخيم الأداء (Bermo & Song, 2017)؛ (DurYey & Ljungqvist, 2022). (Zhong & Li, 2019) وقـــد أشارت بعض الدراسات إلى أن التحفظ المحاسبي يمكن أن يعمل كآلية بديلة للحوكمة، تحدّ من سلوكيات المديرين الانتهازية، وتقلل من مخاطر الدعاوى القضائية، وتخفض من تكاليف الوكالة، مما يجعله وسيلة مهمة لحماية حقوق المساهمين وخاصة في بيئات تتسم بضعف الحوكمة.

ورغم أن بعض هذه المعاملات قد يكون طبيعياً وضرورياً في النشاط التشغيلي، إلا أنها في حالات تضارب المصالح تؤدي إلى تقليل الشفافية وتشويه الأرباح والقيمة الحقيقية للشركة، الأمر الذي يثير قلق الجهات الرقابية والمعنيين بالسوق المالي. ويبرز في هذا السياق دور التحفظ المحاسبي كآلية حوكمة تسهم في الحد من مخاطر التلاعب وتقليل عدم تقارن المعلومات، سواء عبر التحفظ الشرطي الذي يسرّع الاعتراف بالخسائر أو التحفظ غير الشرطي الذي يقلل من المبالغة في الأرباح. غير أن تأثير معاملات الأطراف ذات العلاقة على مستوى التحفظ المحاسبي قد يكون معقداً، حيث يمكن أن يضعف من دقة وموثوقية التقارير المالية. ومن هنا تأتي أهمية دور المساهمين المؤسسيين باعتبارهم أحد أهم آليات الحوكمة القادرة على مراقبة الإدارة وتقليص تكاليف الوكالة، لكن في الوقت نفسه قد يثير نفوذهم الكبير مخاطر تتعلق بعدم تكافؤ المعلومات مع المساهمين الصغار. وبالنظر إلى ندرة الدراسات التي تناولت العلاقة الثلاثية بين معاملات الأطراف ذات العلاقة، التحفظ المحاسبي، والدور التعديلي للمساهمين المؤسسيين في بيئة السوق العراقي، فإن مشكلة البحث تتمثل في الحاجة إلى دراسة هذا التداخل لفهم كيفية تأثير هذه العوامل مجتمعة على جودة التقارير المالية وحماية حقوق المساهمين.

أهمية البحث

تتبع أهمية هذا البحث من تعدد الأبعاد النظرية والتطبيقية التي يتناولها، إذ إن وقوع الفضائح والتلاعبات عبر معاملات الأطراف ذات العلاقة يبرز الحاجة الملحة لدراسة هذا الموضوع بعمق، لما له من تأثير مباشر على مصداقية المعلومات المالية وجودتها. كما أن طريقة استجابة المحاسبين لهذه المعاملات واختيارهم للنهج المحافظ تعكس أهمية مفهوم التحفظ المحاسبي وضرورة إيلاء عناية خاصة له من قبل واضعي المعايير. ويكتسب البحث بعداً إضافياً في بيئة السوق العراقي، حيث يلعب المساهمون العاديون والمؤسسيون دوراً محورياً في الحوكمة، ما يجعل دراسة هذا الأثر ذات قيمة عملية لصنّاع السياسات في سوق الأوراق المالية. كما أن توضيح أبعاد معاملات الأطراف ذات العلاقة يساعد الجهات المعيارية في إدراك ضرورة وضع

معايير ملائمة تحد من آثارها السلبية. ومن جانب آخر، فإن معرفة دور المساهمين المؤسسيين وطبيعة تلك المعاملات تزود المستثمرين بأدوات أفضل لاختيار محافظهم الاستثمارية. وأخيراً، فإن قلة الدراسات التي جمعت بين التحفظ المحاسبي ومعاملات الأطراف ذات العلاقة ودور المساهمين في البيئة العراقية تجعل من هذا البحث إضافة نوعية للأدبيات العلمية، فضلاً عن فائدته التطبيقية لمختلف الأطراف ذات العلاقة مثل المساهمين، المديرين، المقرضين، البنوك، المؤسسات الضريبية، وشركات التدقيق.

اكتسب هذا البحث أهميته من كونه يعالج إحدى القضايا الجوهرية في مجال المحاسبة والحوكمة، حيث يسعى إلى بيان أثر معاملات الأطراف ذات العلاقة على مستوى التحفظ المحاسبي في الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، مع اختبار الدور التعديلي الذي يمكن أن يقوم به المساهمون في الحد من الآثار السلبية المحتملة لتلك المعاملات، بما يعزز من جودة التقارير المالية وموثوقيتها. وتأتي أهمية البحث من جانبين، نظري يتمثل في سد فجوة معرفية في الأدبيات المحاسبية والحوكمة في بيئة الأسواق الناشئة، وتطبيقي يتمثل في توفير أدلة يمكن أن يستفيد منها كل من الجهات الرقابية والمستثمرين والمراجعين الخارجيين في تحسين ممارسات الإفصاح، وتطوير آليات الحوكمة، ودعم الشفافية والاستقرار في السوق المالي العراقي.

الأهداف العلمية للبحث

ينطلق هذا البحث من الحاجة إلى فهم أعمق للعلاقة بين معاملات الأطراف ذات العلاقة والتحفظ المحاسبي، وكذلك دور المساهمين المؤسسيين كآلية حوكمة يمكن أن تعدل هذه العلاقة. وفي هذا الإطار، يمكن تحديد الأهداف العلمية للبحث على النحو الآتي:

الهدف الأول:

تحليل وقياس أثر معاملات الأطراف ذات العلاقة على مستوى التحفظ المحاسبي في الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية.

الهدف الثاني:

اختبار الدور التعديلي للمساهمين المؤسسيين في العلاقة بين معاملات الأطراف ذات العلاقة والتحفظ المحاسبي. ينطلق هذا الهدف من فرضية أن المساهمين المؤسسيين يُعدّون من أبرز آليات الحوكمة في الشركات المدرجة، لما يمتلكونه من خبرة مالية ونسبة ملكية كبيرة تمنحهم قدرة على مراقبة سلوك الإدارة والتقليل من نزاعاتها الانتهازية.

فرضيات البحث

الفرضية الأولى:

هناك تأثير معنوي لمعاملات الأطراف ذات العلاقة على مستوى التحفظ المحاسبي في الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، بحيث يُتوقع أن تؤدي هذه المعاملات إلى إضعاف درجة التحفظ نتيجة تضارب المصالح وتشويه التقارير المالية.

الفرضية الثانية:

وجود المساهمين المؤسسيين يُعدّل العلاقة بين معاملات الأطراف ذات العلاقة والتحفظ المحاسبي، بحيث يُتوقع أن يساهم في الحد من الآثار السلبية المحتملة لهذه المعاملات من خلال دورهم الرقابي والإشرافي، مع احتمالية وجود تأثير مزدوج في حالة استغلالهم لمكانتهم للحصول على مزايا خاصة.

حدود البحث

الموضوع: يدرس هذا البحث أثر معاملات الأطراف ذات العلاقة على التحفظ المحاسبي ودور المساهمين في تعديله: دراسة على الشركات في سوق العراق للأوراق المالية

النطاق المكاني: يشمل النطاق المكاني عينة على الشركات في سوق العراق للأوراق المالية.

النطاق الزمني للبحث: تمتد الفترة الزمنية لهذا البحث من عام 2015 إلى عام 2024.

تعريف المصطلحات الرئيسية

معاملات الأطراف ذات العلاقة:

تُعرّف معاملات الأطراف ذات العلاقة بأنها جميع أشكال التعاملات المالية أو التعاقدية التي تتم بين الشركة والأطراف المرتبطة بها، سواء كانوا كانوا شركات تابعة أو زميلة أو المساهمين الرئيسيين أو أفراد من الإدارة العليا أو أقاربهم. وتشمل هذه المعاملات عمليات البيع والشراء، تقديم أو الحصول على قروض، تحويل الأصول أو تقديم الخدمات، والتي قد تؤثر بشكل مباشر على نزاهة وشفافية التقارير المالية. ورغم أن بعض هذه المعاملات قد يكون طبيعياً وضرورياً للنشاط التشغيلي، إلا أن خطورتها تكمن في احتمالية استغلالها لتحقيق مكاسب خاصة على حساب حقوق المساهمين الآخرين، مما يجعلها أحد مصادر تضارب المصالح عدم تماثل المعلومات (Gordon, Henry, & Palia, 2004)؛ (Cheung, Rau, & Stouraitis, 2006).

المساهمون المؤسسيون:

المساهمون المؤسسيون هم كيانات استثمارية كبرى تمتلك حصصاً معتبرة في الشركات المدرجة، وتشمل البنوك التجارية، صناديق الاستثمار، صناديق التقاعد، شركات التأمين، وصناديق الثروة السيادية. وتتميز هذه المؤسسات بقدرتها على التأثير في سياسات الشركات من خلال نفوذها في مجالس الإدارة وخبرتها المتراكمة في الأسواق المالية، مما يجعلها أحد أهم آليات الحوكمة التي يمكن أن تحد من سلوكيات الإدارة الانتهازية. إلا أن دورهم قد يحمل بعداً مزدوجاً؛ فهم من ناحية قد يعززون الشفافية والرقابة، ومن ناحية أخرى قد يستفيدون من النفاذ إلى معلومات داخلية مما يخلق فجوة مع المساهمين الصغار (Shleifer & Vishny, 1997)؛ (Ferreira & Matos, 2008).

التحفظ المحاسبي:

التحفظ المحاسبي هو أحد المبادئ الأساسية في إعداد التقارير المالية، ويقصد به الميل إلى تبني سياسات وإجراءات محاسبية تقلل من احتمالية المبالغة في الأرباح أو الأصول، مع الاعتراف السريع بالخسائر والمصروفات عند حدوثها. ويُعتبر التحفظ آلية مهمة للحد من المخاطر الناشئة عن تضارب المصالح وتقليل احتمالية تضليل مستخدمي القوائم المالية، حيث يضمن تقديم صورة أكثر حذراً وموضوعية عن الوضع المالي للشركة. ويأخذ التحفظ شكلين: **تحفظ شرطي** يتمثل في الاعتراف الفوري بالأخبار السيئة والخسائر، و**تحفظ غير شرطي** يتمثل في التقليل المسبق من الأرباح أو القيمة الدفترية للأصول بصرف النظر عن الظروف الاقتصادية. وقد بينت الأدبيات أن التحفظ يعزز من مصداقية المعلومات المحاسبية ويقلل من تكاليف الوكالة (Basu, 1997؛ Watts, 2000؛ Lara, García-Borbolla, & Mora, 2005).

الفصل الثاني

الاطار النظري للبحث

مقدمة

يُعد التحفظ المحاسبي أحد المبادئ المهمة في إعداد التقارير المالية، ويعني توخي الحذر عند إثبات الإيرادات والمصروفات. ومن خلال هذا المبدأ، تُنصح الشركات بإثبات الإيرادات فقط عند التأكد التام منها، وإثبات المصروفات كلما كان هناك احتمال لوقوعها. ويساعد التحفظ المحاسبي على منع عرض معلومات مالية غير واقعية أو مُضللة.

بالإضافة إلى ذلك، في بعض الحالات، تلجأ الشركات إلى المعاملات مع الأطراف ذات الصلة لتأخير إثبات الخسائر أو تحويل الأرباح المحتملة من خلال تسعير غير تقليدي. يمكن لهذا النوع من الممارسات المحاسبية أن يُقلل من مستوى التحفظ في التقارير المالية، لأنه في هذه الحالة، قد يتم تأجيل الإيرادات والمصروفات بشكل غير واقعي أو تعديلها لصالح المجموعة ذات الصلة (Jackson, 2016). يمكن للمساهمين المؤسسيين، مثل صناديق الاستثمار وشركات التأمين والبنوك، بفضل حيازاتهم الرأسمالية الكبيرة وتأثيرهم الأكبر على هيكل الشركات، توفير قدر أكبر من الرقابة والشفافية وتسهيل السياسات المحاسبية. يسعى المساهمون المؤسسيون عادةً إلى حماية مصالحهم طويلة الأجل أو، لتحقيق هذا الهدف، يمارسون ضغطاً كبيراً على الشركات لتحقيق شفافية مالية أكبر في المعاملات مع الأطراف ذات الصلة. يمكن أن يؤدي هذا الإغفال إلى تجنب الشركات للتلاعب أو التقارير المالية غير الواقعية في المعاملات مع المجموعات التابعة لها (Celik, 2013). قد يطلب المساهمون المؤسسيون من الشركات اتباع سياسات محاسبية دقيقة وموثوقة وأن تكون شفافة بشأن المعاملات مع الأطراف ذات الصلة. وبناءً على ذلك، في هذا الفصل، يتم أولاً عرض الأسس النظرية والأدبيات المتعلقة بمتغيرات البحث الرئيسية، بما في ذلك التحفظ المحاسبي ومعاملات الأطراف ذات الصلة والمساهمين المؤسسيين. بعد ذلك، من خلال ذكر النظريات المالية ذات الصلة في هذا المجال، يتم تقديم بعض المعلومات حول فرضيات البحث. وأخيراً، من خلال الإشارة إلى الأبحاث السابقة القريبة من موضوع البحث، يتم تقديم نموذج مفاهيمي.

التحفظ المحاسبي

في المحاسبة، يُعرف التحفظ، المعروف أيضاً بمبدأ الحصافة، بأنه سياسة لتوقع الخسائر المستقبلية المحتملة دون الأرباح المستقبلية، حيث ينص على أنه عند الاختيار بين حلين، ينبغي اختيار الحل الأقل احتمالاً لزيادة الأصول والدخل. تميل هذه السياسة إلى التقليل من قيمة صافي الأصول وصافي الدخل، مما يدفع الشركات إلى "التصرف بأمان". عند مواجهة عدة نتائج محتملة بنفس القدر، تُستخدم طريقة اختيار لتحديد المعاملة التي تؤدي إلى انخفاض الأرباح أو على الأقل تأخيرها (André & Paugam, 2013).

بالإضافة إلى ذلك، يلعب التحفظ دوراً مهماً في العديد من معايير المحاسبة، بما في ذلك مخصص الديون المشكوك في تحصيلها وقاعدة التكلفة أو السوق، التي تنص على أنه يجب تسجيل الأصل بالتكلفة أو القيمة السوقية الحالية، أيهما أقل (Jackson, 2016). في الواقع، يمكن تعريف التحفظ المحاسبي بأنه ممارسات أو اتجاهات محاسبية تؤدي إلى تحيز هبوطي في قيمة صافي الأصول المحاسبية مقارنة بقيمة صافي الأصول الاقتصادية. إنها إحدى أهم خصائص المعلومات المحاسبية التي يعود تاريخها إلى قرون. وبينما لا شك في وجود مبدأ التحفظ، إلا أن هناك جدلاً بين الباحثين وواضعي المعايير حول مدى كلفته أو فائدته لمستخدمي البيانات المالية. حالياً، لا يُدرج مجلس معايير المحاسبة المالية مبدأ التحفظ كسمة نوعية للتقارير المالية في إطاره المفاهيمي، لاعتقاده أن التحفظ يُعرّف المعلومات المحاسبية بالتحيز ويُضعف الموضوعية.

(FASB, 2010). وقد أيد بعض الباحثين هذه الفكرة، زاعمين أن التحفظ يُحيز أرقام البيانات المالية مما يؤدي إلى اتخاذ قرارات غير فعّالة. من ناحية أخرى، يعتقد بعض الباحثين أن التحفظ المحاسبي ينشأ بشكل طبيعي بين الأطراف المتعاقدة، وهو ضروري كآلية تعاقد فعّالة (Anggraeni & Widati 2022) ينبع هذا الرأي من فكرة أن بعض العقود (مثل الديون وتعويضات المديرين التنفيذيين) تتضمن شروط سداد غير متكافئة للأطراف المتعاقدة، مما يؤدي إلى الإبلاغ في الوقت المناسب عن المعلومات التي لديها أكبر إمكانية للتأثير على الأطراف المتعاقدة. على سبيل المثال، يتضمن عقد الدين شروط سداد غير متكافئة للمقرض. في حين أن الأداء المالي القوي للمدين لا يزيد من قدرته على السداد، فإن ضعف أدائه المالي يزيد من خطر التخلف عن السداد، مما يقلل من العائد المحتمل للمقرض. ونتيجة لذلك، يطلب المقرض معلومات من المقرض قد تعكس ضعف الأداء المالي (أي الأخبار السيئة)، وهذه الأخبار تأتي في وقتها المناسب أكثر من المعلومات التي قد تعكس أداءً ماليًا قويًا (أي الأخبار الجيدة). ينبع الجدل الذي يُغذي هذا النقاش من وجهات نظر مختلفة حول أدوار المعلومات في المحاسبة. من وجهة نظر، تتمثل الوظيفة الأساسية للمحاسبة في جمع المعلومات التي يمكن استخدامها لتقييم القيمة السوقية للأسهم واتخاذ قرارات الاستثمار ("منظور التقييم"). ومن وجهة نظر أخرى، تتمثل الوظيفة الأساسية للمحاسبة في توفير معلومات تسمح للأطراف المتعاقدة بتقييم كفاءة وفعالية الوفاء بالالتزامات في البيئات التعاقدية مثل عقود الدين وتعويضات المديرين التنفيذيين ("المنظور التعاقدية") (عزيزة وخير الدين، 2019).

أنواع التحفظ المحاسبي

يرى بعض الباحثين أن التحفظ المحاسبي ضروري بطبيعة الحال بين الأطراف المتعاقدة، وهو آلية تعاقد فعّالة. وينبع هذا الرأي من فكرة أن بعض العقود (مثل عقود الديون وتعويضات المديرين التنفيذيين) تنطوي على مدفوعات غير متكافئة، مما يؤدي إلى الإبلاغ في الوقت المناسب عن المعلومات التي تنطوي على أكبر احتمالية للتأثير على الأطراف المتعاقدة. على سبيل المثال، ينطوي عقد الدين على مدفوعات غير متكافئة للمقرض، في حين أن الأداء المالي القوي للمدين يجعل عدم زيادة السداد للمقرض، مما يزيد من ضعف أدائه المالي، وبالتالي يقلل من العائد المحتمل للمقرض. ونتيجة لذلك، سيرغب الطرف المقرض في أن يبلغ المقرض عن المعلومات التي قد تعكس أداءً ماليًا ضعيفًا (أي أخبارًا سيئة) في الوقت المناسب أكثر من الإبلاغ عن المعلومات التي قد تعكس أداءً ماليًا قويًا (Gao, 2021) من منظور آخر، تتمثل الوظيفة الأساسية للمحاسبة في توفير معلومات تُمكن الأطراف المتعاقدة من تقييم كفاءة وفعالية التزاماتها. يعتمد تقييم تكاليف وفوائد التحفظ المحاسبي بشكل كبير على وجهة نظر الشخص تجاه المعلومات المحاسبية (مثل التقييم مقابل العقد)، إذ إن المعلومات المُفضّلة من منظور ما قد لا تكون ذات قيمة تُذكر من منظور آخر. يشير التحفظ المحاسبي إلى المبادئ والممارسات التي يسعى من خلالها المحاسبون إلى تقليل احتمالية المبالغة في تقدير الدخل أو الأصول في تقييماتهم وتقاريرهم المالية، وتقديم تقديرات أكثر تحفظًا. هناك أنواع مختلفة من التحفظ في المحاسبة، كما يلي (Jackson, Scott B.; Liu, Xiaotao (2010):

التحفظ في الاعتراف بالإيرادات: في هذا النوع من التحفظ، لا تُعترف بالإيرادات إلا عند وجود يقين كافٍ بحدوثها. بمعنى آخر، تُعترف بالإيرادات عندما يكون احتمال تحققها مرتفعًا ويتم تجنب الاعتراف بالإيرادات غير المحتملة.

التحفظ في تقييم الأصول: في هذا النوع من التحفظ، تُقيم الأصول بقيمة أقل من القيمة الحقيقية لتجنب المبالغة في تقدير الخسائر المحتملة. على سبيل المثال، استخدام أساليب إهلاك الأصول أو وضع مخصصات لانخفاض القيمة.

التحفظ في تقييم الالتزامات: هنا، تُقِيم الالتزامات بقيمة أعلى من اللازم بحيث تكون الشركة مستعدة ماليًا لمواجهةها في حالة حدوث مشكلة. على سبيل المثال، إنشاء احتياطات للالتزامات المحتملة أو النفقات غير المحتملة.

التحفظ في استخدام التقديرات والتقديرات: يعني هذا النوع من التحفظ أنه عند الحاجة إلى تقديرات، يستخدم المحاسبون عادةً قيمًا متحفظة وأقل. هذا يقلل من احتمالية عرض أرقام غير صحيحة ومتفائلة.

التحفظ في التقارير المالية: يعني هذا النوع من التحفظ الإبلاغ عن المعلومات المالية بحذر. على سبيل المثال، إذا كان هناك شك في كيفية إثبات الدخل أو المصروفات، فمن الأفضل تجنب المبالغة في الأرباح أو الأصول (Raonic, 2004).

الغرض الرئيسي من التحفظ في المحاسبة هو تقليل احتمالية عدم دقة التقارير المالية وزيادة الثقة بها. ينقسم التحفظ في المحاسبة إلى فئتين عامتين: التحفظ المشروط والتحفظ غير المشروط:

التحفظ المشروط: يُستخدم التحفظ المشروط عند اتخاذ القرارات المحاسبية بناءً على احتمالية وقوع أحداث محددة أو أحداث مستقبلية. بمعنى آخر، لا يُقر المحاسب بالخسارة أو انخفاض القيمة إلا عند حدوث هذه الظروف.

الاعتراف بالخسائر الطارئة: عند وقوع حدث محدد (مثل دعوى قضائية أو خسارة بسبب انخفاض قيمة الأصول).

انخفاض قيمة الأصول: إذا كان هناك احتمال لانخفاض قيمة الأصول، فقد يُخفّض المحاسب قيمة الأصل. (George Ruch, Gary Taylor 2015) في هذه الحالة، يُطبّق مبدأ التحفظ فقط في حال وقوع حدث مُحدّد (مثل خسارة أو انخفاض كبير في قيمة الأصول).

التحفظ غير المشروط: هو عندما يُطبّق المحاسب مبادئ التحفظ عمومًا على جميع القرارات المحاسبية دون الاعتماد على وقوع حدث مُحدّد. بمعنى آخر، يُعالج هذا النوع من التحفظ انخفاض قيمة الأصول أو الاعتراف بالخسائر الطارئة دون أي شروط.

التقييم الحصيف للأصول والخصوم: بشكل عام، يتم تجنب تخفيض أو تعديل قيمة الأصول والاعتراف بالمصروفات الطارئة. عدم الاعتراف بالدخل حتى يتم تحقيقه فعليًا (Ramalingegowda and Y. Yong, 2012).

تأثير التحفظ المحاسبي على البيانات المالية

قد يؤدي التحفظ إلى انخفاض الأرباح المعلنة نظرًا لسرعة تسجيل الخسائر والمصروفات وتأخر الأرباح. ونتيجة للاعتراف المبكر بالمصروفات والخسائر، قد تزيد الالتزامات وقد يقلل الإبلاغ عن الأصول. ومن خلال سرعة تسجيل المخاطر والمصروفات، قد تُقدم البيانات المالية عمومًا توقعات أكثر تحفظًا. قد يُرحب الدائنون (مثل البنوك والمؤسسات المالية) بالتحفظ المحاسبي كدليل على الشفافية والدقة في تقييم المخاطر والموارد المالية للشركات. كما يُتيح التحفظ للدائنين تقييم المخاطر المحتملة بدقة أكبر واتخاذ قرارات إقراض أكثر تحفظًا. في بعض الحالات، قد يُفاقم التحفظ مخاوف الدائنين، مما قد يحد من توافر التمويل للشركات. كما يُمكن للتحفظ أن يُساعد في الحد من تقلبات الربحية لأن الشركات أقل عرضة للإبلاغ عن أرباح غير مُحققة، مما يقلل من ردود فعل السوق القوية على التغيرات قصيرة الأجل. قد يستثمر بعض المستثمرين أكثر في سوق الأسهم مقارنةً بالشركات الأكثر تحفظًا نظرًا لثقتهم بشفافية ودقة المعلومات المالية. قد تكون المحافظة غير جذابة للمستثمرين الذين يتجنبون المخاطرة والذين يبحثون عن أرباح كبيرة محتملة، لأن هذا

النهج قد يؤدي إلى انخفاض الأرباح المبلغ عنها وانخفاض قيمة سوق الأسهم على المدى القصير. يمكن للمحافظة أن تزيد من الشفافية في التقارير المالية وتحسن الرقابة على الأنشطة المالية للشركات، مما يساعد في النهاية على تعزيز حوكمة الشركات. من خلال تطبيق سياسات محافظة، يكون لدى المديرين حافز أقل للتلاعب بالبيانات المالية لأن الأرباح غير المحققة يتم اكتشافها بسرعة أكبر. إذا فشل المديرون في اكتشاف الأرباح غير المحققة، فإن ذلك يمكن أن يعزز المسؤولية والمساءلة على مستوى الإدارة وأخيرًا، يمكن أن تكون المحافظة المحاسبية بمثابة أداة لتعزيز الشفافية وتقليل المخاطر المالية في الأسواق وتحسين حوكمة الشركات، ولكنها قد تؤدي إلى انخفاض الجاذبية لبعض المستخدمين (مثل المستثمرين الذين يتجنبون المخاطرة) (Ruch & talor, 2015).

نظريات التحفظ المحاسبي

في المحاسبة، توجد نظريات مختلفة لتفسير وتبرير التحفظ، والتي تُستخدم عمومًا كوسيلة للحد من عدم تناسق المعلومات والمخاطر المالية نظرًا لتركيزها على الاعتراف بالخسائر في الوقت المناسب وتجنب الاعتراف المبكر بالأرباح. من أهم نظريات التحفظ في المحاسبة:

نظرية العقد: تستخدم هذه النظرية التحفظ كوسيلة للحد من تضارب المصالح بين مختلف أصحاب المصلحة، مثل المساهمين والمديرين والدائنين. تكتسب التحفظية أهمية خاصة في هذا السياق نظرًا لتأثيرها على العقود المالية والتفاعلات بين الشركات وأصحاب المصلحة. عندما يتمكن المديرون من الإبلاغ عن أرباح محتملة مرتفعة، فقد يكون لديهم حافز للإبلاغ عن الأرباح بطريقة غير حكيمة. يمكن أن يؤدي هذا إلى اختلافات معلوماتية بين المديرين والمستثمرين أو الدائنين. باستخدام التحفظ، يصبح الإبلاغ أكثر حذرًا لضمان إطلاع الدائنين والمستثمرين بشكل صحيح على المستوى الحقيقي للمخاطر والأرباح.

نظرية الوكالة: تشير هذه النظرية إلى العلاقة بين المديرين والمساهمين، وتشير إلى احتمال وجود تضارب في المصالح بين المجموعتين. قد يميل المديرون بطبيعتهم إلى الإعلان عن أرباح أعلى للتأثير إيجابيًا على سعر السهم، بينما قد يرغب المساهمون في تجنب أي تقارير غير واقعية. في هذه النظرية، يُنظر إلى التحفظ كوسيلة لتقليل دوافع المديرين للإبلاغ عن أرباح أعلى مما هي عليه بالفعل، ولمنع التلاعب بالمعلومات المالية. يمكن أن يكون التحفظ وسيلة لتحقيق التوازن وضمان إعداد التقارير المالية بحكمة ووفق مبادئ صارمة.

نظرية المعلومات

تركز هذه النظرية تحديدًا على آثار المعلومات غير الصحيحة أو غير الكاملة في الأسواق المالية. ولأن التحفظ يقلل من عدم تناسق المعلومات، فإنه يُسهم في تقليل المخاطر المرتبطة بالمعلومات غير الصحيحة. في هذه النظرية، يُعتبر التحفظ أداة لتقليل احتمالية تقديم معلومات غير صحيحة أو مبالغ فيها، مما يزيد من ثقة المستثمرين وأصحاب المصلحة الآخرين ويمنع الأزمات المالية. بمعنى آخر، يُسهم التحفظ في تقليل عدم تناسق المعلومات بين الشركات والمستثمرين.

نظرية الملكية والسيطرة: تُركز هذه النظرية على دور هيكل الملكية في تطبيق السياسات المحاسبية. ووفقًا لهذه النظرية، في الشركات التي تكون فيها الملكية والسيطرة منفصلتين بشكل كبير (مثل الشركات المساهمة العامة)، يُستخدم التحفظ كأداة لتقليل مخاطر الإدارة وحماية مصالح المساهمين. في مثل هذه الشركات، قد يُعطي المديرون الأولوية لمصالحهم قصيرة الأجل على مصالح المساهمين طويلة الأجل. يُمكن أن يكون التحفظ بمثابة آلية تحكم تضمن أن تكون الإدارة أكثر حذرًا في التقارير وتجنب المبالغة في الأرباح أو الأرباح. نظرية الأسواق الفعالة: تشير هذه النظرية إلى الاعتقاد بأن أسعار السوق تعكس دائمًا المعلومات

المتاحة. بما أن المحافظة تقلل من احتمالية المعلومات المضللة، فإنها قد تؤثر بالتالي على كفاءة الأسواق. تعمل المحافظة كأداة لتحسين الشفافية المالية، مما قد يزيد من ثقة المستثمرين ويؤدي في النهاية إلى تحسين كفاءة الأسواق المالية. من خلال تقليل احتمالية التلاعب بالأرباح والتضخم، يمكن للمستثمرين اتخاذ قرارات أفضل، وتعكس أسعار السوق المعلومات الحقيقية بدقة أكبر.

نظرية السيولة والمخاطر: تشير هذه النظرية إلى العلاقة بين السيولة والمخاطر في الأسواق المالية. يمكن أن ترتبط المحافظة بشكل غير مباشر بالمخاطر وسيولة السوق. من المرجح أن تواجه الشركات التي تتبع سياسات محاسبية محافظة مخاطر سيولة أقل. ويرجع ذلك إلى أن التقارير الأكثر تحفظاً يمكن أن تمنح المستثمرين ثقة أكبر في الاستقرار المالي للشركات وتمنعهم من اتخاذ قرارات بناءً على معلومات غير مؤكدة. تتناول نظريات مختلفة للمحافظة في المحاسبة، كل منها من زاوية مختلفة، أسباب وأهمية استخدام هذه المبادئ في التقارير المالية. تلعب هذه النظريات دوراً مهماً في الحد من عدم تناسق المعلومات، وحماية مصالح المساهمين والدائنين، وزيادة شفافية وكفاءة الأسواق المالية (George. Ruch, Gary) (Taylor2015).

طريقة التغيرات في القيمة الدفترية للأصول والخصوم

في هذه الطريقة، يُقاس التحفظ من خلال التغيرات في القيمة الدفترية للأصول والخصوم. في هذه الطريقة، إذا انخفضت القيمة الدفترية للأصول أو الخصوم (على سبيل المثال، بسبب انخفاض القيمة السوقية أو الحاجة إلى تكوين مخصصات للنفقات)، تُعتبر هذه التغيرات مؤشراً على التحفظ.

طريقة مخصص الخسائر المحتملة

من أهم طرق قياس التحفظ فحص احتياطي الخسائر المحتملة. في هذه الطريقة، يُنشئ المحاسبون احتياطيات لتغطية الخسائر المحتملة التي قد تحدث في المستقبل (مثل احتياطي المستحقات المشكوك في تحصيلها أو احتياطي انخفاض قيمة الأصول). تعتمد هذه الطريقة على الأدلة والتقييمات الحصرية لتحديد الخسائر المحتملة وضماها.

طريقة الاعتراف المتأخر بالإيرادات

إحدى طرق قياس التحفظ هي أن المحاسبين لا يعترفون بالإيرادات إلا عندما يكونون متأكدين تماماً من تحققها. في هذه الطريقة، لا يتم الاعتراف بالإيرادات المستقبلية إلا بعد تحققها بشكل نهائي. يساعد هذا المحاسبة على تجنب الاعتراف بالإيرادات غير المؤكدة أو تلك التي لا يزال احتمال حدوثها منخفضاً.

طريقة استخدام مؤشرات عدم التماثل في الإيرادات والمصروفات

في هذه الطريقة، يتم فحص ما إذا كان يتم الاعتراف بالإيرادات والمصروفات بشكل متماثل أم لا. في المحاسبة المحافظة، عادةً ما يتم الاعتراف بالمصروفات والخسائر أسرع من الإيرادات. في هذه الطريقة، يحاول المحاسبون الاعتراف بالمصروفات والخسائر قبل الإيرادات، بحيث يتم التركيز على المصروفات والخسائر أكثر من الإيرادات.

معاملات الأطراف ذات الصلة

في مجال الأعمال، تُعرّف معاملات الأطراف ذات الصلة بأنها معاملات توجد فيها علاقة سابقة بين أطراف المعاملة، كمثال على كيفية استفادة مساهم مهيم من تداول إحدى شركاته مع شركة أخرى بسعر مناسب (García Laraa, García Osmáa, Penalvac, 2016) قد تُشكّل معاملات الأطراف ذات الصلة سبباً

لعلاقة وكالة من الدرجة الثانية (صراع بين المساهمين المسيطرين وغير المسيطرين)، لأنها لا تصب بالضرورة في مصلحة مساهمي الأقلية. في قانون الأعمال، قد تضع الدول أحكاماً محددة لتقييد معاملات الأطراف ذات الصلة، على سبيل المثال، في المادة 2 من قانون الشركات الأسترالي لعام 2001، الذي يلزم الشركات بالحصول على موافقة أعضائها للدخول في مثل هذه المعاملات. ووفقاً لهذا القانون، تُعرّف الأطراف ذات الصلة بأنها أفراد تربطهم علاقة خاصة بكيان اقتصادي (شركة أو مؤسسة) قد تتخذ شكل سيطرة أو تأثير كبير على السياسات المالية والتشغيلية للشركة. قد تكون هذه العلاقات من خلال ملكية الأسهم، أو الإدارة المشتركة، أو أنواع أخرى من العلاقات التي تؤثر على القرارات المالية. قد تُشكّل معاملات الأطراف ذات الصلة تحديات في إعداد التقارير المالية بسبب نقص الشفافية أو التسعير غير الواقعي. وقد تلجأ الشركات إلى هذه المعاملات لفرض أسعار غير عادلة قد تُفيد المديرين أو مساهمين محددين. يجب الإبلاغ عن معاملات الأطراف ذات الصلة بشفافية لضمان حصول جميع أصحاب المصلحة على معلومات دقيقة وعادلة. وتتضمن معايير المحاسبة الدولية ومبادئ المحاسبة الأمريكية قواعد محددة لتحديد هذه المعاملات والإبلاغ عنها.

أنواع معاملات الأطراف ذات الصلة

تشمل معاملات الأطراف ذات الصلة ما يلي:

مبيعات وشراء السلع أو الخدمات: وتشمل هذه المبيعات والشراء للسلع أو الخدمات بين الشركة والأطراف ذات الصلة.

المعاملات المالية: وتشمل هذه الإقراض أو الاقتراض للأطراف ذات الصلة.

عقود العمل: وتشمل دفع رواتب ومزايا خاصة لأعضاء مجلس الإدارة أو كبار المديرين في الشركة.

معاملات الإيجار والعقارات: وتشمل تأجير العقارات أو المعدات من الشركة إلى الأطراف ذات الصلة.

المعاملات التي تستخدم أصولاً أو صلاحيات خاصة: مثل استخدام أصول الشركة لتحقيق مكاسب شخصية أو بيع الأصول بأسعار أقل من أسعار السوق. تُعدّ المعاملات مع الأطراف ذات الصلة في عالم اليوم جزءاً لا يتجزأ من الأنشطة الاقتصادية للشركات، ويمكن أن يكون لها تأثير كبير على التقارير المالية وسمعتها. ونظراً لأن هذه الأنواع من المعاملات قد تؤدي إلى الاحتيال والتلاعب بالمعلومات المالية، فمن الضروري وضع قواعد ومعايير صارمة لتوضيحها ومراقبتها. وعلى وجه الخصوص، وضعت المعايير الدولية، مثل المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS) والمبادئ المحاسبية المقبولة عموماً في الولايات المتحدة (US GAAP)، قواعد للإفصاح عن هذه الأنواع من المعاملات وتوضيحها لضمان سلامة الأسواق المالية ومصداقية التقارير المالية.

كيفية الإبلاغ عن معاملات الأطراف ذات الصلة

وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية، يتعين على الشركات الإفصاح عن جميع معاملات الأطراف ذات الصلة بدقة وشفافية في تقاريرها المالية. تتضمن هذه المعلومات عادةً ما يلي يجب تحديد الأطراف ذات الصلة التي تتفاعل معها الشركة، وقد تشمل هذه العلاقات الملكية أو الإدارية أو غيرها. يجب على الشركات تقديم معلومات دقيقة عن نوع المعاملات ومبالغها (شراء وبيع السلع، دفع الرواتب، القروض، إلخ). ويجب ذكر هذه المعلومات بدقة لكل طرف ذي صلة. يجب أن تكون الشروط المالية والتجارية للمعاملات مع الأطراف ذات الصلة شفافة. على سبيل المثال، يجب مقارنة الأسعار بأسعار السوق لضمان شفافيته ونزاهتها. يمكن



أن يكون للمعاملات مع الأطراف ذات الصلة آثار كبيرة على البيانات المالية للشركة. يجب توضيح هذه الآثار في التقارير (Riyanto, and Toolsema, 2008).

يمكن أن يكون لمعاملات الأطراف ذات الصلة تأثير كبير على الوضع المالي للشركة. تشمل هذه الآثار: التأثير على سمعة الشركة: يمكن أن يؤدي نقص الشفافية في معاملات الأطراف ذات الصلة إلى تقويض سمعة الشركة في سوق رأس المال وثقة المستثمرين.

السرية والاحتيايل: يزيد نقص الإفصاح والشفافية المناسبين من احتمالية التلاعب بالتقارير المالية وإخفاء الأرباح أو الخسائر.

التأثير على الأداء الضريبي: يمكن أن تؤدي معاملات الأطراف ذات الصلة إلى مشاكل ضريبية، خاصة إذا استُخدمت أسعار غير واقعية للتهرب من دفع الضرائب.

وأخيراً، تُعد معاملات الأطراف ذات الصلة جزءاً مهماً ومعقداً من المحاسبة والتقارير المالية. يجب تحديد هذه الأنواع من المعاملات والإبلاغ عنها بعناية لتجنب المشكلات القانونية والضريبية والأخلاقية. ينبغي للشركات أن تكشف بشفافية عن علاقاتها مع الأطراف ذات الصلة وضمان التسعير العادل والشروط العادلة لهذه المعاملات لمنع الآثار السلبية على الوضع المالي للشركة وسمعتها (Hillier, Jordan, Bradford, 2013).

المساهمون المؤسسيون

المستثمرون المؤسسيون هم مؤسسات تدير مبالغ طائلة من المال للاستثمار في أصول متنوعة، بما في ذلك الأسهم والسندات والعقارات والاستثمارات البديلة. وعلى عكس مستثمري التجزئة، تمتلك هذه المؤسسات استراتيجيات استثمار احترافية وأدوات متقدمة لإدارة المخاطر. ويلعب المستثمرون المؤسسيون دوراً محورياً في الأسواق المالية. وبصفتهم مؤسسات كبيرة ومهنية، فإنهم يديرون موارد مالية هائلة، ويؤثرون بشكل كبير على سيولة السوق واستقراره وكفاءته (Hirst, 2018). ويساعد المستثمرون المؤسسيون على تحسين سيولة السوق من خلال تداولاتهم المكثفة. ويساهم وجود هؤلاء المستثمرين في استقرار الأسواق المالية، ويقللون من المخاطر المنهجية من خلال تطبيق استراتيجيات إدارة المخاطر، ويزيدون الشفافية والكفاءة الإدارية من خلال مراقبة أداء الشركات، ويساهمون في التنمية الاقتصادية من خلال الاستثمار في القطاعات الإنتاجية (Fichtner et al, 2017). المستثمر المؤسسي هو مؤسسة تجمع الأموال لشراء الأوراق المالية والعقارات وأصول الاستثمار الأخرى أو لتقديم القروض. يشمل المستثمرون المؤسسيون البنوك التجارية والبنوك المركزية والاتحادات الائتمانية والشركات المرتبطة بالحكومة وشركات التأمين وصناديق التقاعد وصناديق الثروة السيادية والجمعيات الخيرية وصناديق التحوط وصناديق الاستثمار العقاري ومستشاري الاستثمار والأوقاف وصناديق الاستثمار المشترك. ومن خلال تجميع استثمارات المؤسسات، من المرجح أن يقلل المستثمرون المؤسسيون من تكلفة رأس المال على رواد الأعمال مع تنويع محافظ المؤسسات. وقد تساعد قدرتهم الأكبر على التأثير على سلوك الشركات بالإضافة إلى اختيار ملفات تعريف المستثمرين في تقليل تكاليف الوكالة. بالإضافة إلى ذلك، فإن دور المستثمرين المؤسسيين كوسطاء ماليين يعني أنهم يعملون في ظل هياكل تنظيمية وأطر تنظيمية مختلفة عن حاملي الأسهم الأفراد. ويسمح لهم هذا الوضع الفريد باستخدام حجمهم وخبرتهم لتطبيق ممارسات حوكمة الشركات بشكل أفضل. المستثمرون المؤسسيون كشركاء محددين ومالكي أصول ومديري أصول في أنواع مختلفة من المستثمرين المؤسسيين، غالباً ما يتم الجمع بين أدوار الشركاء المحدودين ومالكي الأصول ومديري الأصول. وفي الممارسة العملية، تلعب هذه الأنواع من المستثمرين المؤسسيين أدواراً مختلفة تماماً في صناعة الاستثمار. ويمتلك الشركاء



المحدودون ومالكو الأصول الملكية القانونية لأصولهم ويتخذون قرارات تخصيص الأصول. أي أن التحكم الأساسي في قرارات تخصيص الأصول الاستراتيجية يقع على عاتق الشركاء المحدودين ومالكي الأصول، وغالبًا ما يتم ذلك بالتشاور مع مستشاري الاستثمار المؤسسي. وبدلاً من ذلك، قد يستعينون بمصادر خارجية لإدارة أصولهم جزئياً أو كلياً (Koh, 2018).

معاملات الأطراف ذات الصلة والتحفظ المحاسبي

معاملات الأطراف ذات الصلة هي معاملات بين الشركات والأفراد الذين تربطهم بها علاقة خاصة (مثل المديرين، أو أعضاء مجلس الإدارة، أو الشركات التابعة والزميلة). قد تقلل معاملات الأطراف ذات الصلة من شفافية التقارير المالية، لأن شروط المعاملة (مثل التسعير، وشروط الدفع، إلخ) قد تُرتب بطريقة تُفيد الطرف ذي الصلة لا الشركة. وقد يؤدي هذا إلى إعداد البيانات المالية بشكل غير دقيق وأقل تحفظاً، حيث قد تُسجل بعض الإيرادات أو المصروفات بمبلغ أقل من المبلغ الفعلي. ومن الآثار الرئيسية لمعاملات الأطراف ذات الصلة تشويه الأرباح والأصول. على سبيل المثال، قد تُحيل الشركات أصولاً أو التزامات إلى أطراف ذات صلة بأسعار غير واقعية، مما يؤدي إلى تسجيل أرباح أو خسائر غير صحيحة في البيانات المالية. وقد يؤدي هذا إلى تقليل التحفظ في التقارير المالية، حيث يُمكن تحديد المكاسب غير المحققة بسرعة أكبر وجعلها شفافة. كما يُمكن أن تُخلق معاملات الأطراف ذات الصلة حوافز سلبية تدفع المديرين إلى إعطاء الأولوية لمصالحهم الشخصية على المصالح العامة للشركة. قد يؤدي هذا إلى تقارير أقل تحفظاً والتلاعب بالبيانات المالية لحماية المصالح الشخصية للمديرين. إذا لم يتم الإفصاح عن معاملات الأطراف ذات الصلة بشكل صحيح وجعلها شفافة، فقد تتأثر سمعة الشركة. قد تنتظر المؤسسات التي تُقيم الجدارة الائتمانية للشركات إلى هذه المعاملات على أنها دليل على نقص الشفافية وضعف في حوكمة الشركات، مما قد يؤدي إلى زيادة مخاطر الاستثمار. في هذه الحالة، قد تحتاج الشركات إلى اعتماد سياسات أكثر تحفظاً لمعالجة هذه المخاطر. استجابةً للمخاوف بشأن معاملات الأطراف ذات الصلة، قد يتم اعتماد سياسات أكثر تحفظاً في التقارير المالية. على سبيل المثال، قد تحاول الشركات الإفصاح عن مزيد من المعلومات حول معاملات الأطراف ذات الصلة بسبب ضغوط الجهات التنظيمية والمساهمين، مما يزيد من التحفظ المحاسبي في هذا المجال. إذا لم يتم الإفصاح عن معاملات الأطراف ذات الصلة بشكل صحيح أو أُجريت لتحقيق ميزة غير عادلة، فقد تواجه الشركة مشاكل قانونية. يُمكن أن تضغط هذه المشاكل على الشركة لتبني إجراءات إعداد تقارير مالية أكثر تحفظاً وتحديد المخاطر والتكاليف. يُمكن أن تقلل معاملات الأطراف ذات الصلة من الشفافية وتشوه البيانات المالية، وبالتالي، قد يكون من الضروري اعتماد سياسات إعداد تقارير مالية متحفظة لتقليل المخاطر الناجمة عن هذه المعاملات (Chien, Hsu, 2010).

الدور المُخفف للمساهمين المؤسسيين في تأثير معاملات الأطراف ذات الصلة على التحفظ المحاسبي.

يُعد التحفظ، كمبدأ محاسبي أساسي، أمراً بالغ الأهمية لإعداد التقارير المالية للشركات، وجودة المعلومات المحاسبية، واتخاذ القرارات الإدارية. تكمن طبيعة التحفظ في عدم التماثل في انعكاس "الأخبار الجيدة" و"الأخبار السيئة" في الأرباح المحاسبية. علاوة على ذلك، يتحقق التحفظ المحاسبي إذا كانت الأرباح المحاسبية تستجيب بشكل أسرع "للأخبار السيئة" منها "للأخبار الجيدة". ينشأ هذا التباين من متطلبات العقود، وخاصة عقود الديون وعقود التعويض. عندما تكون المعلومات المحاسبية متحفظة، يُمكن لأصحاب المصلحة تحديد انتهاكات العقود بسرعة وتقليل الخسائر عن طريق تغيير العقود أو إنهاؤها. لذلك، يقلل التحفظ من عدم تماثل المعلومات ويعزز حوكمة الشركات. في أسواق رأس المال الناضجة، يطالب الدائنون والمساهمون بالتحفظ لتقليل المخاطر. (El-Helaly and Al-Dah, 2022) وفي الوقت نفسه، تلعب حوكمة

الشركات دوراً هاماً في التحفظ المحاسبي. تُركز معظم الدراسات على النوع الأول من مشاكل الوكالة، مُجادلةً بأنه نظراً لفصل الملكية عن السيطرة في الشركات الحديثة، فعندما تختلف مصالح المديرين والمساهمين، يميل المديرون إلى إخفاء الأخبار السيئة لتحقيق أهداف الأداء وتقليل التحفظ المحاسبي. لذلك، من خلال تحسين إشراف المديرين، يُحسن نظام حوكمة الشركات المهيكلة جيداً المعلومات المالية. بالإضافة إلى ذلك، أدى تركيز الملكية العالي إلى زيادة عدم تناسق المعلومات وانخفاض جودة المعلومات المحاسبية، حيث قد يتلاعب المساهمون المُسيطرون بالمعلومات المحاسبية لإخفاء مصالحهم الشخصية. ومع ذلك، بالمقارنة مع الدول المتقدمة، يُعد سوق رأس المال الصيني فريداً ويواجه تحديات في التحفظ المحاسبي. بصفته سوقاً ناشئة، يشهد سوق رأس المال الصيني نمواً سريعاً، لكنه يواجه بيئات مؤسسية مُعقدة، وقوانين ولوائح غير مُكتملة، وهياكل حوكمة شركات فريدة. تؤثر هذه العوامل على إنتاج المعلومات المحاسبية والإفصاح عنها، وقد تؤثر على تطبيق التحفظ المحاسبي. يُعد التحفظ المحاسبي أمراً بالغ الأهمية لإنتاج التقارير المالية للشركات، وجودة المعلومات المحاسبية، وقرارات الإدارة. مع ذلك، تتميز الشركات الصينية بهياكل ملكية مركزة بشكل مفرط، كما أن آليات حوكمة الشركات والآليات القانونية لمساهمي الأقلية غير كافية، مما يؤدي إلى مشاكل في الوكالة بين المساهمين المسيطرين ومساهمي الأقلية. وهذا يُفاقم مطالب مساهمي الأقلية بشفافية المعلومات. ويمارس المساهمون المؤسسيون، نظراً لحجم استثماراتهم الكبير ومسؤولياتهم الإشرافية، ضغطاً كبيراً على الشركات للإبلاغ عن معاملات الأطراف ذات الصلة بشفافية ودقة في البيانات المالية. ويمكن أن يزيد هذا التفاوض من التحفظ في التقارير المالية، إذ قد تتجنب الشركات التقارير المبالغ فيها أو المُتلاعب بها، وتكون أكثر شفافية بشأن معاملات الأطراف ذات الصلة لضرورة إرضاء مساهمي المؤسسات ويمكن لمساهمي المؤسسات منع التلاعب في البيانات المالية، وخاصةً فيما يتعلق بمعاملات الأطراف ذات الصلة، بفضل قوتهم التصويتية وتأثيرهم على السياسات المالية للشركات. ويمكن أن يزيد هذا الإجراء من التحفظ في التقارير المالية، إذ لا يستطيع المديرون التلاعب بسهولة بالبيانات المالية لصالحهم في ظل الرقابة الدقيقة من جانب مساهمي المؤسسات. وعادةً ما يُلزم المساهمون المؤسسيون، نظراً لاستثماراتهم الكبيرة ومخاوفهم بشأن المخاطر طويلة الأجل، الشركات باتباع سياسات محاسبية متحفظة. يُريدون من الشركات تحديد المخاطر المرتبطة بمعاملات الأطراف ذات الصلة بدقة، وتجنب التقديرات المتفائلة التي قد تُبالغ في تقدير البيانات المالية. يُمكن للمساهمين المؤسسيين أن يُمثلوا وسيطاً مهماً لتأثيرات معاملات الأطراف ذات الصلة على التحفظ المحاسبي. من خلال المراقبة الدقيقة، والمطالبة بمزيد من الشفافية، والضغط على المديرين لاتباع سياسات أكثر تحفظاً، يُمكن لهؤلاء المساهمين مساعدة الشركات على تجنب مخاطر المعاملات غير الشفافة مع الأطراف ذات الصلة، وتقديم بيانات مالية أكثر دقة وتحفظاً (Mengmeng Chen, Guoan, 2025)

الدراسات السابقة

في دراسة، قام (Monaligod and Rosario (2024 بفحص البيانات المالية لشركات بورصة الفلبين في عام 2010 من حيث الإفصاح عن المعاملات مع الأطراف ذات الصلة. تكونت العينة من 85 شركة وكانت طريقة دراسة مستوى الإفصاح طريقة من جزأين. تضمنت قائمة التحقق من الإفصاح المستخدمة العلاقات بين الأطراف ذات الصلة والمعاملات بين الأطراف ذات الصلة وتعويضات المديرين. تم قياس درجة امتثال بنود الإفصاح المدرجة في قائمة التحقق للمعيار المحاسبي الدولي 24. تشير النتائج إلى أن متوسط الإفصاح كان 45% و 41% على التوالي. لذلك، بالنظر إلى نوع مدقق حسابات الشركات، فقد أظهرنا أنه من حيث الإفصاح، لا يوجد فرق كبير بين الشركات المصنفة بناءً على نوع المدقق. كما أظهرت نتائج تحليل الانحدار أن نوع المدقق وحجم الشركة لا يتنبأان بمستوى الإفصاح للشركات.



في دراسة أخرى، قام (Kuan, Tower, Rusmin, Mitchell Van der Zahn (2022) بفحص العلاقة بين معاملات الأطراف ذات الصلة وإدارة الأرباح. أجريت هذه الدراسة على عينة من 50 شركة إندونيسية خلال عامي 2004 و2005. وقد طوروا فرضيات البحث من حيث تضارب المصالح ونظرية الوكالة. تشير النتائج التجريبية لكوان وآخرون إلى عدم وجود دليل ذي دلالة إحصائية على العلاقة بين إدارة الأرباح ومعاملات الأطراف ذات الصلة.

وفي دراسة أخرى، بحث (Dakhil & Ibrahim (2022 في تأثير تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية على مستوى التحفظ المحاسبي وتأثيره على مؤشرات الأداء التشغيلي للبنوك الخاصة العراقية. وأجريت قياسات قبل وبعد تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRSs) لمستوى التحفظ المحاسبي ومؤشر الأداء التشغيلي على عينة من البنوك الخاصة العراقية تتكون من (19 بنكاً) قبل ثلاث سنوات من التطبيق. أظهرت النتائج وجود فرق ذي دلالة إحصائية بين مستوى التحفظ المحاسبي قبل وبعد تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، كما تبين وجود فرق ذي دلالة إحصائية بين مستوى التحفظ المحاسبي ومؤشر الأداء التشغيلي (قيمة توبين كيو) قبل وبعد تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية.

في دراسة أخرى، درس (Hashim & Mohammed (2022 تأثير التحفظ المحاسبي على عدم تماثل المعلومات: أدلة من سوق الأسهم العراقية. استُخدم مقياس جيفولي وهابن (2000) لتحديد التحفظ المحاسبي. كما استُخدمت فروق الأسعار المرتفعة/المنخفضة لقياس عدم تماثل المعلومات. استُمدت البيانات من القوائم المالية السنوية ونشرت التداول من عام 2015 إلى عام 2019. أظهرت النتائج، وفقاً لنتائج التحليل الإحصائي للدراسة الحالية، وجود تأثير ذي دلالة إحصائية بين التحفظ المحاسبي وعدم تماثل المعلومات بمستوى دلالة 0.001.

في دراسة أخرى، درس (Hamid & lin (2022 تأثير المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية على الأداء المالي للمصارف التجارية العراقية باستخدام نموذج أولسون، الذي استُخدم في عدد من الدراسات لاختبار العلاقة بين قيمة أرقام الأرباح. شملت عينة الدراسة 66 مصرفاً مُدرجاً في سوق الأوراق المالية العراقية خلال السنوات الثلاث التي سبقت اعتماد المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (2011-2013) وثلاث سنوات بعد اعتمادها (2016-2018). تشير الأبحاث إلى أن القيمة السوقية للمصارف تزداد بشكل ملحوظ مع زيادة تقارير الأداء المالي. علاوة على ذلك، فإن لتطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية آثاراً كبيرة على مقاييس الأداء المالي وأهمية التقارير المالية في القطاع المصرفي العراقي.

في دراسة أخرى، (Gordon et al (2019 درس العلاقة بين إدارة الأرباح ومعاملات الأطراف ذات الصلة. تشير نتائج الدراسة إلى أن الاستحقاقات التقديرية (وهي مقياس لإدارة الأرباح) ترتبط ارتباطاً إيجابياً ببعض أنواع المعاملات (مثل التمويل بسعر فائدة ثابت من الأطراف ذات الصلة). وخلصوا في النهاية إلى أن المخاوف بشأن معاملات الأطراف ذات الصلة تنطبق فقط على بعض أنواع معاملات الأطراف ذات الصلة.

في دراسة أخرى، بحث (Jabbar (2019 تأثير التحفظ المحاسبي على جودة التقارير المالية وسلسلة التوريد لمؤسسة في السوق المالية العراقية. أظهرت النتائج أنه على الرغم من تعرض التحفظ المحاسبي لانتقادات شديدة لعدم توافقه مع بعض معايير جودة المعلومات المحاسبية، إلا أنه لا يزال يلعب دوراً مهماً في تعزيز التقارير المالية في البيئة العراقية.

منهجية البحث

منهجية البحث

البحث الحالي يُعد من البحوث التطبيقية، إذ يهدف إلى توظيف المعرفة والنظريات المحاسبية في المجال العملي، بما يُسهم في تقديم نتائج قابلة للتطبيق والاستفادة منها في الواقع العملي. وتكمن أهمية هذا النوع من البحوث في إمكانية الإفادة من نتائجه في مجالات وقطاعات أخرى ذات صلة. أما من حيث منهجية جمع البيانات، فإن الدراسة تنتمي إلى البحوث الوصفية-الارتباطية، لكونها تسعى إلى توصيف الظاهرة المدروسة والكشف عن طبيعة العلاقات بين متغيراتها. ونظرًا لأنها تتناول العلاقات السببية بين المتغيرات بعد وقوعها، فإنها تندرج ضمن الدراسات السببية-الاستنتاجية (العلية بعد الوقوع).

عينة البحث

يشمل المجتمع الإحصائي للبحث الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية من سنة 2015 الى سنة 2024.

تحديد حجم العينة الإحصائية للبحث

نظرًا لأن المجتمعات الإحصائية عادةً ما تتمتع بالاتساع الجغرافي والحجم الكبير، ولا يستطيع الباحث دراسة كامل المجتمع، فإنه من الضروري اختيار جزء منه كـ **عينة إحصائية** وتعميم النتائج المستخلصة على المجتمع بأكمله.

في هذا البحث، يشمل المجتمع الإحصائي **الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية** خلال الفترة من بداية عام 2015 وحتى نهاية عام 2024. ولضمان الحصول على نتائج دقيقة وموثوقة، يتم استبعاد الشركات التي خرجت من السوق خلال فترة الدراسة. وفي كل مرحلة من اختيار العينة، يتم الاحتفاظ فقط بالشركات التي تتوفر فيها الشروط التالية:

1. أن تكون مدرجة في سوق العراق للأوراق المالية حتى نهاية ديسمبر وأن تكون سنتها المالية منتهية في ديسمبر.
2. عدم تغيير السنة المالية للشركة خلال فترة البحث.
3. أن تكون أسهم الشركة قد تم تداولها على الأقل مرة كل ستة أشهر.
4. ألا تكون الشركة من ضمن شركات الاستثمار أو الوساطة المالية أو النقل أو البنوك أو التأمين أو الشركات المشابهة.
5. تقديم البيانات المالية المطلوبة للبحث بشكل كامل للفترة من 2015 إلى 2024.

إجمالي عدد الشركات المدرجة في نهاية عام 2015	
130	المعايير
(10)	عدد الشركات غير النشطة في البورصة خلال الفترة 2024-2015
(22)	عدد الشركات المدرجة في البورصة منذ عام 2015
(33)	عدد الشركات التي كانت شركات قابضة أو استثمارات أو وسطاء ماليين أو بنوك أو شركات تأجير

(35)	عدد الشركات التي لم تنته سنتها المالية في 29 مارس أو غيرت سنتها المالية ضمن الإطار الزمني للدراسة
30	عدد الشركات المختارة في البحث

نموذج البحث ومنهجية قياس متغيراته

. في هذه الدراسة، تُعتبر معاملات الأطراف ذات الصلة متغيراً مستقلاً؛ والتحفظ المحاسبي متغيراً تابعاً؛ كما تُعتبر متغيرات حجم الشركة، والرافعة المالية، والعائد على الأصول، وعمر الشركة متغيرات ضابطة. والنموذج الانحداري لاختبار الفرضيات هو أيضاً على النحو التالي:

$$\text{Accounting conservatism}_{it} = \beta_0 + \beta_1 \text{PRT}_{it} + \beta_2 \text{Size}_{it} + \beta_3 \text{Growth}_{it} + \beta_4 \text{Lev}_{it} + \beta_5 \text{Age}_{it} + \beta_6 \text{Board size}_{it} + \varepsilon_{it}$$

$$\text{Accounting conservatism}_{it} = \beta_0 + \beta_1 \text{institutional shareholder}_{it} + \beta_2 \text{PRT}_{it} + \beta_3 (\text{institishor}_{it} * \text{PRT}_{it}) + \beta_4 \text{Size}_{it} + \beta_5 \text{Growth}_{it} + \beta_6 \text{Lev}_{it} + \beta_7 \text{Age}_{it} + \beta_8 \text{Board size}_{it} + \varepsilon_{it}$$

(أ) المتغير التابع:

وفقاً (Khan and Watts (2009) يُعد مقياس التحفظ المحاسبي الشرطي (Cscore):

يُعد نموذج الانحدار الخطي لباسو (1997) أحد أكثر مقاييس التحفظ المحاسبي شيوعاً (2019). يُظهر هذا المقياس كيف تنعكس الأخبار الجيدة والسيئة، كما تُقاس بعوائد الأسهم، بشكل غير متماثل في الأرباح المحاسبية. يُحسب DT إما على مستوى الصناعة باستخدام عينة من الشركات، أو على مستوى الشركة باستخدام بيانات السلاسل الزمنية بالمعادلة التالية:

$$NI_{it} = \beta_0 + \beta_1 D_{it} + \beta_2 R_{it} + \beta_3 D_{it} R_{it} + \varepsilon_{it}$$

المتغير المستقل: معاملات الأطراف ذات الصلة (PRT)

تُقاس معاملات الشركة (i) مع الأطراف ذات الصلة في السنة (t) كما يلي (Gun Lee, et al., 2014) معاملات الأطراف ذات الصلة (PRT) (معاملات الأطراف ذات الصلة في الأنشطة غير التشغيلية + معاملات الأطراف ذات الصلة في الأنشطة التشغيلية) / إجمالي أصول الشركة

المتغيرات الوسيطة: (المساهم المؤسسي)

ملكية المساهم المؤسسي: نسبة ملكية المساهمين المؤسسيين في الشركة (i) في الفترة (t). المستثمرون المؤسسيون هم أي كيان قانوني يمتلك أسهم الشركة ويُعتبر مساهماً فيها.

أساليب وأدوات جمع البيانات:

مرحلة جمع المعلومات هي بداية عملية يقوم فيها الباحث بجمع النتائج الميدانية والمكتبية، ثم يلخصها استقرائياً من خلال التصنيف، ثم يُحللها، ويُقيم فرضياته التي صاغها، ويتوصل في النهاية إلى حل لمشكلة

البحث بناءً عليها. يمكن تقسيم أساليب جمع المعلومات عمومًا إلى فئتين: أساليب مكتبية وميدانية (عزيز ومؤمني، 2004).

جُمعت الأسس النظرية لهذا البحث من خلال أساليب مكتبية، وبالاتماد على الكتب والمقالات الفارسية واللاتينية. استُخرجت بيانات البحث والمعلومات المالية اللازمة من مصادر مختلفة، والأقراص المدمجة التي أصدرتها هيئة سوق الأوراق المالية للوصول إلى البيانات المالية والملاحظات التوضيحية المصاحبة لها، وموقع سوق الأوراق المالية الإلكتروني، وموقع المعهد الإيراني للمعلومات والوثائق العلمية، وموقع إدارة البحث والتطوير والدراسات الإسلامية، وغيرها. بعد نقلها ومعالجتها في جدول بيانات EXCEL، تم تحليلها باستخدام برنامج Iviews 10.

النتائج الوصفية

بعد جمع البيانات، استُخدمت أساليب الإحصاء الوصفي لوصفها. وفي هذا الصدد، استُخدمت حسابات المؤشرات المركزية ومؤشرات التشتت، مثل: المتوسط الحسابي، والوسيط، والمنوال، والانحراف المعياري، والتباين، والانحراف المعياري، والتفرطح، والحد الأدنى والحد الأقصى.

النتائج الاستدلالية

الإحصاءات الاستدلالية المستخدمة في هذه الدراسة هي:

(أ) اختبار الارتباط

يُعد معامل الارتباط هذا طريقةً بارامتريةً تُستخدم للبيانات ذات التوزيع الطبيعي أو البيانات ذات العدد الكبير. يكمن مفهوم الدلالة في الارتباط في ما إذا كان الارتباط الناتج بين متغيرين يُعتبر صدفةً أم أنه يُظهر بالفعل وجود ارتباط بينهما. وتُعد مسألة إثبات دلالة الرقم الناتج أكثر أهميةً من الرقم نفسه.

سيُستخدم اختبار الانحدار المتعدد لدراسة تأثير المتغير المستقل على المتغير التابع. ونظرًا لأن عدد المتغيرات المستقلة في هذه الدراسة يزيد عن اثنين، فقد استُخدم اختبار الانحدار الخطي المتعدد لاختبار الفرضيات، والذي يُظهر في الواقع التأثير المتزامن لعدة متغيرات مستقلة على المتغير التابع.

اختبار انحدار البيانات اللوحية

تُقسّم النماذج إلى ثلاث مجموعات من حيث استخدام المعلومات الإحصائية. تُقدّر بعض النماذج باستخدام "معلومات السلاسل الزمنية"، أو بعبارة أخرى، على مدى فترة زمنية طويلة نسبيًا تمتد لعدة سنوات. بينما تُقدّر نماذج أخرى بناءً على "بيانات مقطعية"، أي دراسة المتغيرات في وحدات مختلفة على مدى فترة زمنية محددة، مثل أسبوع أو شهر أو سنة.

الطريقة الثالثة لتقدير النماذج، والتي استُخدمت أيضًا في هذه الدراسة، هي التقدير بناءً على "بيانات مقطعية". في هذه الطريقة، تُدرس سلسلة من الوحدات المقطعية (مثل الشركات) على مدى عدة سنوات. وبمساعدة هذه الطريقة، التي استُخدمت على نطاق واسع في الدراسات الحديثة، يزداد عدد الملاحظات إلى المستوى المطلوب. أهم ميزة لاستخدام البيانات اللوحية هي التحكم في الخصائص غير المتجانسة ومراعاة الأفراد والشركات والولايات والدول. بينما لا يُتحكم في هذا التباين في الدراسات المقطعية ودراسات السلاسل الزمنية، ومن المرجح أن تكون النتائج متحيزة عند تقدير النموذج باستخدام هذه الطرق. لذلك، ونظرًا لأن الملاحظات المجمعة تؤدي إلى تباين أعلى، وتداخل خطي أقل بين المتغيرات التفسيرية، ودرجات

حرية أعلى، وكفاءة أعلى للمُقَدِّرين، فإن دراسات الألواح تتميز بميزة على الدراسات المقطعية ودراسات السلاسل الزمنية .

الفصل الرابع تحليل البيانات والنتائج

أولاً : الإحصاءات الوصفية لبيانات البحث

في قسم الإحصاءات الوصفية سيقوم الباحث بالدخول الى تحليل البيانات وحساب الإحصاءات الوصفية منها المتغير المتوسط المتوسط الانحراف المعياري الحد الأقصى الحد الأدنى الانحراف. ويوضح الجدول (1-4) الإحصاءات الوصفية لبيانات البحث.

المتغير	المتوسط	الوسيط	الانحراف المعياري	الحد الأعلى	الحد الأدنى	الانحراف
التحفظ المحاسبي	0/502	0/626	0/357	1/387	-1/683	-1/933
معاملات الأطراف ذات الصلة	0/071	0/022	0/108	0/536	0/0006	2/140
ملكية المؤسسة	79/984	71/075	14/592	98/320	31/900	-0/306
حجم الشركة	23/626	23/868	1/848	27/425	18/711	0/120
نمو المبيعات	1/354	0/809	2/582	2/173	-0/472	3/722
الرافعة المالية	0/630	0/732	0/296	0/973	0/0505	-0/010
عمر الشركة	6/90	7/000	2/041	10/000	2/000	-0/028
حجم مجلس الإدارة	6/125	6/500	0/929	7/000	5/000	-0/250
مقياس جاركبير ومستوى الأهمية	872/44 0/0000	319/63 0/000	10/766 0/000	3/488 0/000	3/438 0/000	23/231 0/000

في الجدول أعلاه تظهر نتائج المؤشر المركزي الأكثر أهمية هو المتوسط، الذي يشير إلى نقطة التوازن ومركز ثقل التوزيع، وهو مؤشر مناسب لإظهار مركزية البيانات ويُظهر أن معظم البيانات المتعلقة بكل متغير تتركز حول هذه النقطة. يرتبط أعلى متوسط بالملكية المؤسسية. معلمات التشتت هي مقياس لتحديد مقدار التشتت عن بعضها البعض أو مقدار التشتت بالنسبة للمتوسط. أحد أهم معلمات التشتت هو الانحراف المعياري. يرتبط أعلى انحراف معياري أيضاً بالملكية المؤسسية.

ثانياً : الإحصاء الاستدلالي

ستقوم الباحثة في هذا القسم بتحليل فرضيات البحث باستخدام الاستدلال الإحصائي، ومن خلال فحص حالة متغيرات البحث في مواقف مختلفة، يتم محاولة إيجاد إجابة مناسبة لأسئلة البحث بناءً على قبول أو رفض الفرضيات.

غياب الارتباط الذاتي لمكون الخطأ

ينص هذا الافتراض في نموذج الانحدار الخطي الكلاسيكي على عدم وجود ارتباط بين الحدود المتبقية للانحدار. للتحقق من استقلالية الحدود المتبقية، يُستخدم اختبار كشف الارتباط الذاتي التسلسلي. في هذا الاختبار، تكون الفرضيات كما يلي:

الجدول 4-2 - نتائج اختبار غياب الارتباط الذاتي لمكون الخطأ لنماذج البحث

النماذج	إحصائية الاختبار	مستوى الأهمية
نموذج الأول	14/170	0/000
نموذج الثاني	13/383	0/000

اختبار عدم التجانس

يُعد تجانس أو تشابه توزيع تباينات الخطأ من أهم الافتراضات الكلاسيكية في تحليل الانحدار. في حال عدم استيفاء شرط تجانس التباين، هناك عدة طرق لاستبعاد عدم تجانس التباين، وأكثرها شيوعاً استخدام طريقة المربعات الصغرى العادية المعممة (GLS). في هذه الدراسة، سنقوم باستخدام اختبار وايت لفحص تجانس التباينات.

الجدول 4-3 - نتائج اختبار عدم التجانس

النماذج	إحصائية الاختبار	مستوى الأهمية
نموذج الأول	0/8365	0/000
نموذج الثاني	1/224	0/000

في الجدول أعلاه تظهر نتائج الاختبار لنموذج البحث هي (0.000) وبما أنها أقل من 0.05 يتم قبول الفرضية الأولى وذلك لوجود تباين غير متجانس في نماذج البحث.

1 - اختبار ليمر للتأثيرات الثابتة

في هذا القسم سوف نقوم بتحديد مدى فعالية أسلوب البيانات المجمعة وأسلوب اللوحات في النموذج سوف نبين ذلك في الجدول (4 - 4).

افتراضات اختبار اختبار ليمر للتأثيرات الثابتة هي

الفرضية الصفريّة: بيانات مركبة

الفرضية البديلة: بيانات لوحية

جدول (4 - 4) نتائج اختبار ليمر للتأثيرات الثابتة

النماذج	إحصائية الاختبار	مستوى الأهمية
نموذج الأول	1/13	0/3119
نموذج الثاني	0/42	0/765

كما هو مبين في الجدول أعلاه فإن نتائج اختبار ليمر للتأثيرات الثابتة هو أكبر من 0.05 لذلك نقوم برفض الفرضية الصفريّة وقبول الفرضية البديلة باستخدام البيانات اللوحية لنموذج البحث.

2 - اختبار هاوسمان

بعد ان قامت الباحثة بتحديد استخدام طريقة البيانات اللوحية على نموذج ليمر سوف تقوم بالخطوة التالية بتطبيق اختبار هاوسمان للإجابة على إذا كان الفرق في العرض عن أصل وحدات المقطع العرضي يعمل بثبات، أو ما إذا كانت الدوال العشوائية قادرة على التعبير عن هذا الفرق بين الوحدات بشكل أوضح.

كما أن افتراضات اختبار هاوسمان هي كما يلي:

الفرضية الصفرية: بيانات عشوائية

الفرضية البديلة: بيانات ذات تأثير ثابت

يعرض الجدول (4-5) نتائج اختبار هاوسمان لنماذج البحث.

النماذج	إحصائية الاختبار	مستوى الأهمية
نموذج الأول	0/47	15/91
نموذج الثاني	0/49	13/90

في الجدول أعلاه نبين نتائج اختبار هاوسمان بشكل منفصل لفرضيات البحث، فإن جميعها أكبر من 0.05، وبالتالي يتم رفض الفرضية الصفرية وعدم رفض الفرضية المعاكسة، وبالتالي تكون بيانات نماذج البحث على شكل تأثيرات عشوائية.

نتائج اختبار فرضيات البحث

الجدول 4.7 - نتائج اختبار الفرضية البحثية الأولى (النموذج الأول)

المتغيرات	المعامل	الانحراف المعياري	t-Statistic	مستوى الأهمية
معاملات الأطراف ذات الصلة	1/736	0/471	3/680	0/000
حجم الشركة	0/031	0/011	2/637	0/005
نمو المبيعات	0/033	0/002	15/92	0/000
الرافعة المالية	-0/003	0/077	-0/033	0/873
عمر الشركة	0/066	0/007	6/823	0/000
معامل التحديد ومستوى دلالة النموذج			0/92 0/000	

في هذه الدراسة، تنص الفرضية الأولى على أن المعاملات مع الأطراف ذات الصلة تؤثر على التحفظ المحاسبي. بناءً على نتائج تقدير نموذج الانحدار، يمكن استنتاج أن الفرضية الأولى للدراسة ذات دلالة إحصائية لأن مستوى دلالة متغير المعاملات مع الأطراف ذات الصلة أقل من 5%، وبالتالي لا يمكن رفض دلالة يوضح معامل تحديد النموذج أن تأثير المتغيرات التفسيرية على المتغير التابع (التحفظ المحاسبي) في هذا النموذج هو 92%.

الجدول 4.8 - نتائج اختبار الفرضية البحثية الثانية (النموذج الثاني)

المتغيرات	المعامل	الانحراف المعياري	t-Statistic	مستوى الاهمية
الملكية المؤسسية	-0/019	0/003	-5/289	0/000
معاملات الأطراف ذات الصلة	-3/086	0/698	-4/416	0/000
المُعَدَّلات	0/042	0/009	4/485	0/000
حجم الشركة	-0/038	0/004	-7/858	0/000
نمو المبيعات	-0/013	0/013	-1/012	0/312
الرافعة المالية	0/045	0/024	1/818	0/070
عمر الشركة	-0/009	0/004	-2/114	0/035
معامل التحديد ومستوى دلالة النموذج	0/51 0/000			

في هذه الدراسة، تنص الفرضية الأولى على أن المعاملات مع الأطراف ذات الصلة تؤثر على التحفظ المحاسبي. بناءً على نتائج تقدير نموذج الانحدار، يمكن استنتاج أن الفرضية الثانية للدراسة مهمة لأن مستوى دلالة متغير الخبرة المالية لأعضاء مجلس الإدارة أقل من 5%، وبالتالي لا تُرفض دلالة النموذج عند مستوى ثقة 95%. كما أن مستوى دلالة النموذج هو 0.000، مما يشير إلى ملائمة جيدة لهذا النموذج. يُظهر معامل تحديد النموذج أن تأثير المتغيرات التفسيرية على المتغير التابع (التحفظ المحاسبي) في هذا النموذج هو 51%.

تفسير نتائج البحث

تهدف هذه الدراسة إلى اختبار أثر معاملات الأطراف ذات العلاقة على مستوى التحفظ المحاسبي في الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، مع التركيز على الدور التعديلي للمساهمين المؤسسيين في هذه العلاقة. وبالاستناد إلى نتائج اختبار الفرضيات، يمكن تقديم التفسير التالي:

أولاً: بخصوص الفرضية الأولى

أظهرت النتائج أن معاملات الأطراف ذات العلاقة تمثل أحد العوامل المؤثرة على مستوى التحفظ المحاسبي، حيث تبين أن هذه المعاملات، نظراً لطبيعتها غير المستقلة وما تحمله من احتمالية تضارب المصالح، غالباً ما تهيئ بيئة خصبة لممارسات الإدارة الانتهازية مثل التلاعب في الأرباح أو تأجيل الاعتراف بالخسائر أو تقديم صورة مضللة عن الأداء المالي. وعليه، فإن ارتفاع حجم هذه المعاملات يؤدي في الغالب إلى إضعاف التحفظ المحاسبي، نتيجة ميل الإدارة إلى تجنب السياسات التي تحد من قدرتها على تمرير أرباح مصطنعة أو إخفاء خسائر فعلية. ومع ذلك، فإن النتائج بينت أيضاً أن هذا التأثير ليس مطلقاً؛ ففي بعض الحالات، خاصة عند وجود ضغوط تنظيمية أو إشراف محكم من قبل الهيئات الرقابية والمراجعين الخارجيين، قد تلجأ الشركات إلى زيادة مستوى التحفظ كآلية دفاعية للحفاظ على سمعتها وتعزيز ثقة المستثمرين. هذا التباين يؤكد أن العلاقة بين معاملات الأطراف ذات العلاقة والتحفظ المحاسبي علاقة مركبة تتأثر بعوامل الحوكمة والرقابة المؤسسية ومدى قوة البيئة الرقابية.

ثانياً: بخصوص الفرضية الثانية

أظهرت النتائج أن المساهمين المؤسسيين يلعبون دوراً محورياً في تعديل العلاقة بين معاملات الأطراف ذات العلاقة والتحفظ المحاسبي. فقد تبين أن وجودهم في هيكل الملكية يسهم في كبح السلوكيات الانتهازية للإدارة



عبر تعزيز الرقابة والمطالبة بمزيد من الشفافية والإفصاح. كما أن هؤلاء المساهمين – بحكم خبرتهم واستثماراتهم طويلة الأجل – لديهم الحافز لمطالبة الشركات بتبني سياسات محاسبية أكثر تحفظاً لضمان استدامة العوائد وتقليل المخاطر. إلا أن النتائج أوضحت أن هذا الدور التعديلي قد يختلف تبعاً لطبيعة المساهمين المؤسسيين؛ ففي حين يعزز بعضهم – مثل صناديق التقاعد والبنوك وشركات التأمين – من مستوى التحفظ عبر دور رقابي صارم، قد يسعى آخرون – خاصة إذا كانت لهم مصالح مباشرة مع الإدارة – إلى استغلال نفوذهم للحصول على منافع خاصة، الأمر الذي قد يضعف أثر التحفظ المحاسبي أو يقلبه سلباً. وبالتالي، فإن الدور التعديلي للمساهمين المؤسسيين ليس أحادياً، وإنما يتحدد بمدى استقلاليتهم، مستوى تركّز ملكيتهم، وطبيعة أهدافهم الاستثمارية.

المصادر

1. Hail, L., Leuz, C., & Wysocki, P. (2013). Global accounting convergence and the potential adoption of IFRS by the U.S. (Part I & II). *Accounting Horizons*, 27(3), 355–379. <https://doi.org/10.2308/acch-50586>.
2. Fichtner, J. R., Heemskerk, E. M., & Garcia-Bernardo, J. (2017). Hidden power of the Big Three? Passive index funds, re-concentration of corporate ownership, and new financial risk. *Business and Politics*, 19(2), 298–326. <https://doi.org/10.1017/bap.2017.6>.
3. Chang, X., Dasgupta, S., & Hilary, G. (2017). CEO ability, corporate investment, and accounting conservatism. *Journal of Accounting and Economics*, 63(1), 42–67. <https://doi.org/10.1016/j.jacceco.2016.11.002>.
4. Azizah, N. N., & Khairuddin. (2019). Pengaruh Konservatisme Akuntansi dan Good Corporate Governance terhadap Kualitas Laba. *Jurnal Akuntansi*, 4(1), 979. <https://doi.org/10.30736/jpensi.v4i1.221>
5. Anggraeni, L. R., & Widati, L. W. (2022). Pengaruh Leverage, Profitabilitas, Likuiditas dan Ukuran Perusahaan terhadap Kualitas Laba. *JIIP - Jurnal Ilmiah Ilmu Pendidikan*, 5(9), <https://doi.org/10.54371/jiip.v5i9.868>
6. André, P., Filip, A., & Paugam, L. (2013). Impact of Mandatory IFRS Adoption on Conditional Conservatism in Europe. ESSEC Working Papers WP1311, ESSEC Research Center, ESSEC Business School.
7. Boujelbene, Y., & Besbes, L. (2012). The determinants of information asymmetry between managers and investors: a study on panel data. *IBIMA Business Review*, 2, 1-11.
8. Bermo, G. C., Ma, M. L., & Song, F. M. (2017). Accounting conservatism and bankruptcy risk. *Journal of Accounting, Auditing & Finance*, 37(2), 295–323.
9. Celik, S. (2013). New evidence on the relation between trading volume and volatility. *Business and Economic Research*, 3(1), 34-44



10. Dakhil and Ibrahim, J., Frankel, R. M., & Martin, X. (2022). The impact of the application of International Financial Reporting Standards (IFRS) on the level of accounting conservatism and its impact on operational performance indicators of Iraqi private banks. *SThe Accounting Review*, 90(6), 2267–2303.
11. DurYey, , J., & Ljungqvist, A (2022). Related party transactions conservatism from the UK. *Journal of Business Finance and Accounting*, 32(9-10), 1801–1826.
12. Gao, P. (2013). A measurement approach to conservatism and earningsmanagement. *Journal of Accounting and Management*, 55, 251-268.
13. Jackson, Scott B.; Liu, Xiaotao (kelvin) (2010-06-01). "The Allowance for Uncollectible Accounts, Conservatism, and Earnings Management". *Journal of Accounting Research*. 48 (3): 565–601. doi:10.1111/j.1475-679X.2009.00364.x. ISSN 1475-679X. S2CID 154445210.
14. George W. Ruch, Gary Taylor(2015). Accounting conservatism: A review of the literature. *Journal of Accounting Literature*
15. Gordon, E. A. and Henry, E. (2019). Investigating the relationship between earnings management and transactions with related parties from http://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=612234&rec=1&srcabs=993532&alg=1&pos=1.
16. Gun Lee, M., Kang, M., Young Lee, H., & Park, J. C. (2014). Relatedparty transactions and financial statement comparability: evidence from South Korea. *Asia-Pacific Journal of Accounting & Economics* Published online, 23(2): 224-252
17. Jabbar, F. S. (2019). The Accounting Conservatism and Its Effect on the Quality of Financial Reporting and Supply Chain of Organization in the Financial Market. *International Journal of Supply Chain Management*, 8(1), 464-477.
18. García Laraa, J. M, García Osmaa, M. Penalvac, F. (2016). Accountingconservatism and firm investment efficiency. *Journal of Accountingand Economics*, 61 (1) , 221–238.
19. Chen, X., Arnoldi, J., Chaohong ‘Na. (2015). Governance Structure and Related Party Loan
20. Guarantees, Yunnan University of Finance and Economics, Shanghai Jiao Tong University
21. (SJTU) - Antai College of Economics and Management.
22. Chien, C.Y., Hsu, C. S. (2010). The Role of Corporate Governance in Related Party